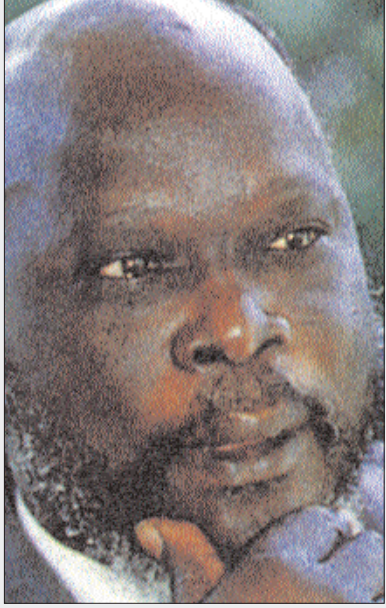


روايف

ثوابت نظام «الانقاذ» السوداني وتكتيكاته السياسية  
الجمع بين النقيضين:  
أحادية الاستمرار وفك الحصار



جون قرنق



محمد أبو القاسم

الجمع بين النقيضين: أحادية الاستمرار وفك الحصار.

ركزوا جهدهم على منطق «الصفقات الخنائية» وبنهج «برامجاتي» أداني أو أدواتي للغاية، بادئين بالولايات المتحدة لاستقطابها بالكيفية ذاتها التي حاولها جعفر نميري منذ توقيع اتفاق أديس أبابا بينه وبين القائد الجنوبي جوزيف لاغو برعاية اثيوبية وتحت مظلة أميركية، ما أغضب الرئيس المصري آنذاك أنور السادات بما فسر أنه خروج سوداني عن «بيت الطاعة» المصري.

وعلى نهج نميري أرادوا أيضاً إغراء أميركا وعبر اللوبي النفطى ليكون لهذا اللوبي القدر الملائم لاستثمارات نفط السودان، وبالكيفية ذاتها التي كان عليها الأمر مع شركة شيفرون الأميركية من اكتشاف النفط في الجنوب (1981/1984).

«وكرهبون» مقدم أميركا وقعوا «اتفاق جبال النوبا» في سويسرا. ثم أرادوا أن تكون واشنطن لهم وليس لقرنق، وذهب وفداهم إلى واشنطن بهذه المعادلة، ولكنهم فوجئوا كما فوجئ قرنق نفسه، فألميركا مخططها الخاص الذي لا يرتبط بأي «صفقة ثنائية»، لا مع الانقاذ ولا مع قرنق، ففوتت على الاثنين معاً لعدة الثوابت النقيضة والتكتيك. فأجبرتاهما في الساعات الأولى من صباح العشرين من يوليو/ تموز 2002 على إعادة حقايقهما وتوقيع «مذكرة التفاهم». هكذا قطعت أميركا الطريق على مناورات الطرفين، ثم استعادتهما مجدداً لتوقيع اتفاق معلوم لديها جيداً، يفتح الطريق لسلام وهمية أميركيتين على مدى البحيرات الاستوائية العظمى وشرق إفريقيا والقرن الأفريقي. فيتحقق منطق الشراكة الأميركية في القارة في موازاة «الفرانكفونية» الفرنسية ورابطة الكومنولث البريطانية.

وفي الجعبة الأميركية مفاجآت أخرى، للجنوبيين من غير قرنق، وللشمالين من غير الانقاذ. «وعسى أن تكروها شيئاً وهو خير لكم» - (البقرة/ ج 2 الآية 216). فالعامان المقبلان سيشهدان الكثير، فواشنطن لا تنتظر ست سنوات تتأرجح وتتراوح فيسيها بين ثوابت كل طرف وتكتيكاته.

سياسي، وكاتب سوداني

عن مياه النيل وحقوق السودان

السيد رئيس تحرير «الوسط»

□ إشارة إلى المقال المنشور في «الوسط» في العدد الصادر بتاريخ الثلاثاء 27 أغسطس/ آب 2002 (0/3) بشأن مياه النيل أود قول الآتي: جرد الكاتب الذي أشار إلى اسمه بـ «المحرر السياسي» السودان من اعظم مورد لديه ألا وهو النيل. لا ادري هل هو قصر نظر أم عدم دراية في شيء لا علم لديه فيه أم القصد خفض حق حقوق للسودان في مورد المهد جداً في زمن حساس جداً. هنا أود أن أصحح تلك المعلومة المغلوطة وهي أن السودان من البلدان الداعمة والمزودة لمياه النيل وليست المتلقية كما ذكر الكاتب. يقع الجنوب السوداني تحت خط الاستواء وتهطل عليه الأمطار على مدار السنة وتشتد الأمطار من شهر أبريل/ نيسان إلى نوفمبر/ تشرين الثاني من السنة وإن كمية كبيرة جداً من مياه تلك الأمطار تذهب مباشرة من الروافد إلى المجرى الرئيسي للنيل. ومن تلك الروافد مصب نهر انسوبا و نهر عطبرة وبحر العرب وبحر الجبل والبحر الأبيض والوادي وخور شلقنو وخور أبو حبل والوادي ورجل الغولة وبحيرة كجيرة وبحر كيك والعشرات بل مئات من الأنهر والوديان والشلالات والفيوض والدنانين والعتامير والرقاب والبحار والنفق والهضاب والسهول والمنحدرات التي لم تذكر وكلها تصب في المجرى الرئيسي للنيل. وتقدر النسبة التي يشارك بها السودان في مياه النيل بحسب متوسط الأمطار السنوية إلى أكثر من 800 وأكثر من المياه أي ما يقارب الـ 1300 كم على طول النهر من جنوب البلاد إلى منطقة الجزيرة في وسط السودان. كل تلك المناطق مناطق مطرية تهطل فيها الأمطار. وعند اشتداد هطول الأمطار في زمن الخريف تجد المياه تصب في النيل وتجري صوب الشمال لتصل بعد شهرين من السريان لتفيض مدن الشمال التي تراها دائماً وهي في حال الغرق. وأتوه أن مثل تلك الموضوعات حساسة جداً لا يجب الخوض أو الكتابة عنها في الإعلام من دون مصدر موثوق.

لعمرة النيل وأخباره يمكن الاتصال بوزارة الري في السودان وهي الجهة ذات الاختصاص أو الجهات المتخصصة في الدراسات المائية ومن هذه الجهات توجد جهات عربية وإفريقية. لذلك يجب تقدير واحترام حقوق السودان المائية والنظر إليها في الاعتبار... وشكراً.

ياخت محمد حميدان



hamad.algayeb@alwasatnews.com

لابد من إجراء حوار بين الحكومة وكل الأطراف السياسية

واقع التجربة الديمقراطية البحرينية وخصوميتها

أحمد عباس أحمد

عندما أقرت الجمعية العامة التي تمثل فئات الشعب الدستور الفرنسي والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان الذي أصبح لاحقاً إعلاناً «عالمياً» لحقوق الإنسان.

تقييم ممارسة الشعب لحقه الانتخابي على رغم الانقسام الواضح في الأطراف السياسية البحرينية بين مؤيد ومعارض للمشاركة في الانتخابات البرلمانية، فإن الفئات والتيارات السياسية الأكثر تنظيماً تستطيع أن تصل إلى كل فرد في الشارع البحريني. إلا أن ذلك لن يتحقق لها عندما تضع الحكومة قوانين للمشاركة في الانتخابات البرلمانية، فإن الفئات والإطراف السياسية الأكثر تنظيماً تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية، كما هو مبين في المادة (38) إذا حدث فيما بين النواب أو في فترة حل مجلس النواب، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، على أن تكون مخالفة للدستور.

أما خصوصية البرلمان البحريني فتكمن في نظام المجلسين كما نصت عليها المادة (51) وذلك بخلاف المجلس الوطني من مجلسين: مجلس الشورى ومجلس النواب يتساويان في الصلاحيات واتخاذ القرار. وحدد الفرع الأول (مجلس الشورى) في المادة (52) عدد أعضاء المجلسين، ويتص على أن مجلس الشورى يتألف من أربعين عضواً يعيّنون بأمر ملكي. كما تنص الفقرة (د) على أن الملك يعين رئيس مجلس الشورى لثلث مدة المجلس، ويختخب المجلس نائبين لرئيس المجلس لكل دور انعقاد. أما المادة (55) فإنها تنص في الفقرة (أ) على حق مجلس الشورى بأن يجتمع عند اجتماع مجلس النواب، وتكون أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين. وفي الفرع الثاني (مجلس النواب) تنص المادة (56) على أن مجلس النواب يتألف من أربعين عضواً ينتخبون بتطبيق الانتخاب العام السري المباشر وفقاً للأحكام التي يبينها القانون.

مما تقدم من تحليل لواقع التجربة الديمقراطية في البحرين، إن التجربة إذا لم تكن على عنصر أساسي وهو بناء الثقة بين الحاكم والحكوم، فإن قطاعاً كبيراً من الشعب سوف يشك في مشروع التجربة الانتخابية، مما يجعلها يفتقر إلى الثقة والالتزامية. والحل لإنجاح التجربة هو إجراء حوار مباشر وصرح بين الحكومة وجميع الأطراف السياسية.

كاتب بحريني، سفير سابق

الواقع أن الثوابت السياسية التي تعقد بين الفئتين والأخرى على رغم قلقتها، حاولت بعث رسالة مفادها، أن الوحدة الوطنية مطلب أساسي للشعب البحريني، وأن من واجب كل مواطن إنجاح التجربة الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، رفض أية ممارسات طائفية ضد أية طائفة بحرينية. وبطبيعة الحال، يجب أن يكون هناك جهاز إعلامي في كل جمعية سياسية، مهمة تكون إرادة الحكم مناصفة بين إرادة الشعب وإرادة الحكومة. أي أن يقوم الحكم بتعيين جميع أعضاء مجلس الشورى، كما يختار الشعب عن طريق الاقتراع كل أعضاء مجلس النواب، لهذا كان من المفروض أن تقوم السلطة التنفيذية بتنظيم انتخابات لاختيار ممثلي الشعب مجلساً تأسيسياً لوضع الدستور، تماماً كما فعلت في دستور 1973، بالإضافة إلى قرار الأنظمة والقوانين الخاصة بالانتخابات وآلية عمل البرلمان، وفقاً لما ينص عليه الدستور المراد إقراره. يذكر أن الدستور يضع بنوده الشعب بعد أن يقدمه الخبراء لإقراره كما حصل في الثورة الفرنسية (في العام 1789) التي اطاحت بوليس الرابع عشر وأسست الجمهورية الفرنسية الأولى.

خصوصية دستور البحرين

الواقع أن الثوابت السياسية التي تعقد بين الفئتين والأخرى على رغم قلقتها، حاولت بعث رسالة مفادها، أن الوحدة الوطنية مطلب أساسي للشعب البحريني، وأن من واجب كل مواطن إنجاح التجربة الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، رفض أية ممارسات طائفية ضد أية طائفة بحرينية. وبطبيعة الحال، يجب أن يكون هناك جهاز إعلامي في كل جمعية سياسية، مهمة تكون إرادة الحكم مناصفة بين إرادة الشعب وإرادة الحكومة. أي أن يقوم الحكم بتعيين جميع أعضاء مجلس الشورى، كما يختار الشعب عن طريق الاقتراع كل أعضاء مجلس النواب، لهذا كان من المفروض أن تقوم السلطة التنفيذية بتنظيم انتخابات لاختيار ممثلي الشعب مجلساً تأسيسياً لوضع الدستور، تماماً كما فعلت في دستور 1973، بالإضافة إلى قرار الأنظمة والقوانين الخاصة بالانتخابات وآلية عمل البرلمان، وفقاً لما ينص عليه الدستور المراد إقراره. يذكر أن الدستور يضع بنوده الشعب بعد أن يقدمه الخبراء لإقراره كما حصل في الثورة الفرنسية (في العام 1789) التي اطاحت بوليس الرابع عشر وأسست الجمهورية الفرنسية الأولى.

ثلاثة اتجاهات أقواها البراغمتي

إيران والموقف من احتمال هجوم أميركي على العراق

■ طهران - حسن فحص

تعارض مع الأجواء المسيطرة على الصعيد الدولي من ناحية، وألا تتفاخي عن تأمين مصالحها وأمنها الوطنيين في المرحلة المقبلة، خصوصاً وأن أي تغيير في العراق سيركز أثره على الأمن الإيراني. وفي هذا السياق، وفي أجواء عدم وجود سياسة أو استراتيجية إيرانية واضحة ومحددة اتجاه العراق، دخلت منظمة مجاهدي للثورة الإسلامية - الإصلاحية المتطرفة - على خط التخطيط للموقف الإيراني من القضية العراقية، ودعت المنظمة في بيان أصدرته سابقاً إلى اتخاذ موقف محايد كلياً من الأزمة العراقية ومستقبلها، انطلاقاً من مبادئ أيديولوجية لا يمكن إيران أن تتحول إلى حليف أميركا وأن تدخل معها في مباحثات ومسؤوليات لتقرير مستقبل العراق من جهة، ولا يمكنها أيضاً الوقوف إلى جانب صدام وبالتالي أن تراهن أو تفرض شروطاً على الخاسر (العراق) من جهة أخرى. وهو ما يدعوها إلى أن تكون مراقباً للتطورات، مع السعي إلى اتباع سياسة مناسبة قائمة على دراسة الفرص والتهديدات الناتجة عن ذلك من أجل تأمين المصالح الوطنية.

فإن السياسة الإيرانية، وإن كانت أعلنت معارضتها الواضحة لأي هجوم أميركي على العراق، تبدو غير مستقرة حتى الآن على رأي اتجاه هذه القضية، وقد تكون بانتظار «ساعة الصفر» لبداية الهجوم حتى تحسم موقفها بناء على ما تفرضه المصالح الاستراتيجية الوطنية. وقد يكون الثمن تجريد إيران من احتمال أي هجوم يد طالع على الأقل منشآت المفاعل النووي في بوشهر. وقد يضمن عدم إعلان حال طوارئ عسكرية وأمنية في الداخل بذريعة التنسيق الإصلاحي مع أميركا لزعزعة النظام الإسلامي، ما يسمح بالتالي استمرار المشروع الإصلاحي. يبقى أن الأجواء والاتجاهات تشير إلى أن إيران قد تنتج الأسلوب والنمط ذاتيها الذي اتبعته اتجاه الأزمة الإغفانية، متراًفاً مع عدم منع المعارضة العراقية التي تتمتع بنفوذ كبير عليها من التفاوض والتنسيق مع الإدارة الأميركية بشأن مستقبل السياسي للعراق و«الحصة الشيعية» في أية تركيبة محتملة للسلطة، مستعيدة بذلك تجربة الفضائل الإغفانية ومشاركتها في «مؤتمر بون»، ومن ناحية أخرى معارضة أي هجوم على هذا البلد للوقوف بوجه أي احتمالات لخريطة سياسية للمنطقة من البوابة العراقية.

تحالف لتوجيه ضربة للقوات الأميركية ومنعها من الاقتراب من الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية واستكمال دائرة حصارها إيران بعد أن أصبحت موجودة على الحدود الشرقية في أفغانستان والجنوب الشرقي لباكستان، وتسيطر على الملاحه في مياه الخليج بذريعة حصار العراق، في حين أنها توسع نفوذها شمال إيران في دول آسيا الوسطى المطلة على بحر الخزر (قرزوين)، وخصوصاً في أذربيجان.

وإن كان هذا التيار لا يتمتع بنفوذ واسع وكبير يسمح له بفرض وجهة نظر وسياسته هذه، إلا أن بعض الأصوات التي تطلع من داخل المؤسسة العسكرية، وخصوصاً من داخل مؤسسة حرس الثورة الإسلامية الإيرانية تعبر عن هذا المنحى التصعيدي.

الثالث: وهو الاتجاه الذي يبدو الأكثر إرباكاً في اتخاذ موقف محدد وواضح من تطورات هذه الأزمة، ويعبر في النتيجة عما يدور من جدل داخل التيار الإصلاحي والأراء والمواقف التي تتجاذبها، ما بين الموافقة على الهجوم الأميركي وما يعني ذلك من مواجهة مع التيار المحافظ في الداخل الذي يسعى إلى إيجاد خيوط تنسيق بين التيار الإصلاحي والإدارة الأميركية لتسهيل عملية القضاء عليه وإبعاده عن مراكز القرار التي يسيطر عليها في الدولة.

وما بين الرغبة الكامنة لدى منظري الإصلاحيين في إسقاط النظام الديكتاتوري في العراق وإقامة دولة ديمقراطية فيه تسمح بانتقال العدوى إلى إيران، ومن دون الحاجة إلى تدخل أميركي مباشر، بل بتفعيل استثمار الإنجازات التي تحققت على صعيد معركة الحريات والديمقراطية مع التيار المحافظ.

في هذا الخضم عارضت بعض الأصوات الزيارات التي يقوم بها بعض المسؤولين الإيرانيين «رسميين وغير رسميين» إلى العراق ولقاء القيادات العراقية. وانتهت هذه الأصوات بعض الأطراف غير المعلومة السعي إلى إلغاء دور وزارة الخارجية، واعتبرت ذلك دليلاً على ضعف إدارة هذه الوزارة، في ظل عدم وجود استراتيجية إيرانية واضحة ودقيقة اتجاه العراق، وعليه فهم يرون ضرورة إعادة تعريف الأزمة العراقية في المرحلة الحالية وتحديد التكتيد الضروري من أجل الحفاظ على المصالح والأمن الوطنيين، مع الإخذ في الاعتبار المسائل الدولية والإقليمية وواجبات الجيرة، وهو ما يتطلب حدة ونكاة خارقين من المسؤولين الإيرانيين.

لذلك فإن الجو المسيطر على هذه الأصوات يدعو إلى التمسك بالثوابت السياسية التي تعقد بين الفئتين والأخرى على رغم قلقتها، حاولت بعث رسالة مفادها، أن الوحدة الوطنية مطلب أساسي للشعب البحريني، وأن من واجب كل مواطن إنجاح التجربة الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، رفض أية ممارسات طائفية ضد أية طائفة بحرينية. وبطبيعة الحال، يجب أن يكون هناك جهاز إعلامي في كل جمعية سياسية، مهمة تكون إرادة الحكم مناصفة بين إرادة الشعب وإرادة الحكومة. أي أن يقوم الحكم بتعيين جميع أعضاء مجلس الشورى، كما يختار الشعب عن طريق الاقتراع كل أعضاء مجلس النواب، لهذا كان من المفروض أن تقوم السلطة التنفيذية بتنظيم انتخابات لاختيار ممثلي الشعب مجلساً تأسيسياً لوضع الدستور، تماماً كما فعلت في دستور 1973، بالإضافة إلى قرار الأنظمة والقوانين الخاصة بالانتخابات وآلية عمل البرلمان، وفقاً لما ينص عليه الدستور المراد إقراره. يذكر أن الدستور يضع بنوده الشعب بعد أن يقدمه الخبراء لإقراره كما حصل في الثورة الفرنسية (في العام 1789) التي اطاحت بوليس الرابع عشر وأسست الجمهورية الفرنسية الأولى.

إجراء انتخابات برلمانية بالاقتراع المباشر للجنسين في بلد صغير جداً كململكة البحرين، تحيط به بلدان قد يصعب على بعضها تقبل فضاءات الإصلاحات السياسية، وإضاءات مشاركة كل الأطراف السياسية في اتخاذ القرار السياسي، في حد ذاته يعتبر إنجازاً كبيراً لصاحب العظمة ملك البحرين يشهد به العالم. إلا أن المضمون الديمقراطي للبرلمان الذي سينتخب غير واضح، لذلك اعتبرته أكثر التيارات السياسية في البحرين مقبداً للممارسة الديمقراطية بحسب الأصول والمعايير الدولية.

الحقيقة من الصعب تقييم الأسس والقواعد القانونية التي بنيت عليها معادلة الانتخابات المقبلة، وشكل البرلمان، والممارسة الديمقراطية، وللوصول إلى قناعات منطقية لابد من دراسة الموضوع من مختلف جوانبه.

أحادية النموذج البحريني المتبع للشئون السياسية في البلدان الأوروبية، لابد أن يلمس كمرائب، الفارق في ممارسة هذه البلدان العريقة للديمقراطية لحق شعوبها الانتخابي وسلالة العملية الديمقراطية.

وعندما نتحدث عن تصنيف النموذج البحريني، فإنه بلا شك أحادي القالب والمفهوم، وليس له نظير في العالم. حقيقة الأمر أن البحرين اختارت السقف والقالب السياسي اللذين يناسبان خصوصيتها السياسية. على سبيل المثال: هناك تناقض واضح بين ديمقراطية وضع القوانين والأنظمة الخاصة بالبرلمان وتشريعها. المعروف أن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه، أي إدارة ذاتية للبلد وفقاً للأنظمة والقوانين التي يضعها ممثلو الشعب. وحسب المعايير الدولية الديمقراطية، هناك ثلاثة معايير رئيسية معترف بها لممارسة العملية الديمقراطية وهي كالآتي:

1- إعطاء حكومة حزب الغالبية الحق في الحكم واتخاذ القرار السياسي وممارسته في حال فوزه بغالبية الأصوات في الانتخابات العامة.

2- إعطاء الحق للمواطنين في ممارسة الديمقراطية عن طريق الاقتراع الفردي في الانتخابات العامة لاختيار ممثلي الشعب في

في الحقيقة من الصعب تقييم الأسس والقواعد القانونية التي بنيت عليها معادلة الانتخابات المقبلة، وشكل البرلمان، والممارسة الديمقراطية، وللوصول إلى قناعات منطقية لابد من دراسة الموضوع من مختلف جوانبه.

أحادية النموذج البحريني

المتبع للشئون السياسية في البلدان الأوروبية، لابد أن يلمس كمرائب، الفارق في ممارسة هذه البلدان العريقة للديمقراطية لحق شعوبها الانتخابي وسلالة العملية الديمقراطية.

وعندما نتحدث عن تصنيف النموذج البحريني، فإنه بلا شك أحادي القالب والمفهوم، وليس له نظير في العالم. حقيقة الأمر أن البحرين اختارت السقف والقالب السياسي اللذين يناسبان خصوصيتها السياسية. على سبيل المثال: هناك تناقض واضح بين ديمقراطية وضع القوانين والأنظمة الخاصة بالبرلمان وتشريعها. المعروف أن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه، أي إدارة ذاتية للبلد وفقاً للأنظمة والقوانين التي يضعها ممثلو الشعب. وحسب المعايير الدولية الديمقراطية، هناك ثلاثة معايير رئيسية معترف بها لممارسة العملية الديمقراطية وهي كالآتي:

1- إعطاء حكومة حزب الغالبية الحق في الحكم واتخاذ القرار السياسي وممارسته في حال فوزه بغالبية الأصوات في الانتخابات العامة.

2- إعطاء الحق للمواطنين في ممارسة الديمقراطية عن طريق الاقتراع الفردي في الانتخابات العامة لاختيار ممثلي الشعب في